التمويل الذاتي للتعليم العالي في العراق والوطن العربي مع التركيز على تجربة الجامعة المستنصرية

د.مناضل عباس حسين*

المقدمة

لقد اصبح من المسلم به في الوقت الحاضر ان تحقيق رغبة أي مجتمع في ان يكون مجتمعاً حضارياً وعصرياً، لا مجتمعاً معاصراً مستهلكاً لحضارة غيره يتوقف بالدرجة الاساس على تنمية موارده البشرية، واذا كانت الموارد البشرية يمكن ان تنمى بطرق عدة من خلال التعليم النظامي وغير النظامي فان مرحلة التعليم الجامعي داخل النظام التعليمي النظامي يمكن ان تساهم وبشكل فعـــال (active) ومتزايد في هذه العملية وذلك في ضوء ما تملكه مؤسسات التعليم العالي من قوى بشرية متطورة وامكانات مادية كبيرة وفي ضوء الدور المحتمل الذي تلعبه مستقبلاً مخرجات التعليم الجامعي في عملية التنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي وحفظ التراث الثقافي وترسيخ للوجدان القومي.

وليس في الوطن العربي مؤسسات اعلى شاناً من الجامعات، تتجمع فيها اكفأ الطاقات البشرية وارقاها مؤهلات تعليمية واوفرها طاقة وحيوية واكثرها اتصالاً بالعالم الخارجي واطلاعاً على ما تتجه العقول في كافة مجالات العلوم والمعارف.

ومن جهة أخرى فان الجامعات اكثر المؤسسات حظاً من حيث ما يتوفر لها من فئات عمريه تمثل افضل ما في المجتمع من مواهب واقوى ما فيه من طاقات انتاجية محفزة، تتمتع اكثر من غيرها من فئات المجتمع ومؤسساته بحرية نسبية في التفكير والتعبير، وفي الحركة والتفاعل مع نظيراتها في الدول الاجنبية والعربية.

وفي ضوء ما تواجهه الامة العربية من تحديات مختلفة(فكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية) تهدد كيانها وآمالها في الحياة الافضل، بل تهدد وجودها الحضاري وهويتها ورسالتها فقد أثار المخلصون من جميع فئات الشعب اسئلة مختلفة تخص الجامعات العربية وكتب آخرون منهم بحوثاً ومقالات عن التعليم العالي والجامعي في الدول العربية وبابعاد متعددة الوظائف رغبة منهم لمعرفة دور هذه الجامعات ومساهماتها في توليد المعارف والعلوم وتطوير المؤسسات التعليمية وصياغة المشاريع الحضارية ووضع استراتيجيات لتقويم وتطوير الاداء ... الخ .

---

* عضو هيئة تدريس/جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على عملية التمويل الذاتي للتعليم العالي في العراق والوطن العربي مع تسليط الضوء على تجربة الجامعة المستنصرية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية محورية مفادها:
((يعاني التعليم العالي في العراق والوطن العربي من شحة نسبية في التمويل اللازم له مقارنة بباقي دول العالم))

اسلوب البحث

تم اعتماد الأسلوب الوصفي والتحليلي، وذلك بالاعتماد على المعطيات الجزئية للوصول الى المعطيات الكلية.

منهجية البحث :

من اجل تحقيق هدف البحث واثبات فرضيته، تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول رئيسية، تناول الفصل الاول منها دراسة للتعليم العالي في العراق والوطن العربي وتضمن فقرتين، تناولت الاولى واقع التعليم العالي في العراق في حين انصرفت الثانية لدراسة واقع التعليم العالي في الوطن العربي.
وانصرف الفصل الثاني لدراسة تمويل التعليم العالي في العراق والوطن العربي وبواقع فقرتين ايضاً، تناولت الاولى دراسة التمويل الحكومي للتعليم العالي العربي، وخصصت الثانية لبحث المحاولات لمواجهة نقص التمويل الجامعي العربي وركز الفصل الثالث على تمويل التعليم العالي في العراق مع تسليط الضوء على تجربة الجامعة المستنصرية، واشتمل على ثلاث فقرات رئيسية تناولت الاولى منها استعراضاً للتمويل الذاتي للتعليم العالي في العراق، وكرست الثانية لبحث التعليم العالي في العراق والجانب التطبيقي ، في حين خصصت الفقرة الثالثة للحالة الدراسية " تجربة الجامعة المستنصرية في التمويل الذاتي ".
واختتمت الدراسة بخاتمة مع جملة من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة.

الفصل الأول :- واقع التعليم العالي في العراق والوطن العربي

اولاً: واقع التعليم العالي في العراق:-

لقد حققت الاقطار النامية بشكل عام تطوراً ملحوظاً من حيث عدد وحدات التعليم العالي والبحث العلمي وعدد الطلبة المقبولين وعدد التدرسيين واحجام المختبرات والمكتبات ويبين الجدول الآتي تطور عدد طلبة التعليم الجامعي لكل مائة الف نسمة من السكان ولاقطار منتخبة وكما يلي :-

جدول رقم (١)

النسبة الاجمالية للالتحاق بالمستوى التعليمي الثالث في بلدان مختاره للفترة " (١٩٧٠-٢٠٠٠)

الدولة	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٩٦	٢٠٠٠
العراق	٤.٨	١١.٥	١٠.٩	١٣.٦
البحرين	١.٤	١٢.٨	١٩.٣	٢٥.٢
الاردن	٢.١	١٣.١	١٩.٤	٢٨.٦
الكويت	٤	١٦.٦	٢٦.٧	٢١.١
مصر	٦.٩	١٨.١	٢٢.٦	-
الدول النامية	٣	٦.٨	٣٠	-
الدول المتقدمة	٢٣.٤	٣٢.٩	٣٣	-

المصدر : كتاب الاحصاء السنوي لليونسكو ١٩٨٣ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٦ وموقع اليونسكو على الانترنيت http;//WWW,unescostat.Unesco.org/indi.

-بيانات (١٩٩٦) مستمدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ .

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد(٢٠٠٣)ص٢٥٤

ونخلص من معطيات الجدول رقم (١) السالف الذكر ، ان الاقطار النامية بما فيها العراق قد حققت تحولاً واضحاً فقد أزدادت النسبة الاجمالية للالتحاق بالمستوى التعليمي الثالث في العراق من (٤.٨)عام ١٩٧٠ الى (١١٠٥) عام ١٩٨٥ ثم الى (١٠.٩) عام ١٩٩٦ ،والى (١٣.٦) عام ٢٠٠٠ وفي الدول النامية من (٣) عام ١٩٧٠ الى (٦.٨) عام (١٩٨٥) ثم الى (٣٠) عام ١٩٩٦ ، اما الدول المتقدمة فقد أرتفعت النسبة الاجمالية للالتحاق بالمستوى التعليمي الثالث فيها من (٢٣.٤) عام ١٩٧٠ الى (٣٢.٩) عام ١٩٨٥ والى (٣٣) عام ١٩٩٦ .

وبمقارنة النسبة الاجمالية للالتحاق بالمستوى التعليمي الثالث في الدول النامية بالنسبة ذاتها في الدول المتقدمة نلاحظ انها نسبة منخفضة جداً ، وكذلك الحال مع الوضع في العراق فانها منخفضة أيضاً وبحال أفضل من الدول النامية .

ومن زاوية اخرى ترتفع حصة التدريسيين من الطلبة فاذا أخذنا في الاعتبار نسبة عدد الطلبة الى التدريسيين نلاحظ ان هذه النسبة تتجاوز عادة (١٥) تلميذاً للتدريسي الواحد ففي العراق خلال الفترة (١٩٧٤- ١٩٨٦) كان عدد الطلبة للتدريسي الواحد كما يلي :

جدول رقم –٢-
عدد الطلبة للتدريسي الواحد في العراق للفترة ١٩٧٤ – ١٩٨٦

الفترة	عدد الطلبة للتدريسي الواحد
١٩٧٤ -١٩٧٦	٢١.٤
١٩٨٠- ١٩٨٣	١٦.٤
١٩٨٤- ١٩٨٦	١٧.٥

المصدر : العراق ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة

فقد كانت حصة التدريسي من الطلبة (٢١.٤) تلميذاً للفترة (١٩٧٤ -١٩٧٦) ثم (١٦.٤) تلميذاً للفترة (١٩٨٠- ١٩٨٣) و (١٧.٥) للفترة (١٩٨٤- ١٩٨٦) ، واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان تغيرات رأس المال المادي من مباني وتجهيزات ومواد (قاعات و مختبرات) على وجه الخصوص لم تواكب التغيرات في اعداد الطلبة ، الامر الذي يبين الثقل الحقيقي على المحاضر والتدريسي بتحمل الاعباء وتحقيق أهدافه في ايصال المعلومات بالصيغ والمحتويات المطلوبة .
وهناك تفاوت بين الاقسام العلمية في الجامعات فيما يخص الامكانات التدريسية المتاحة وخاصة أصحاب الاختصاصات الدقيقة وذوي الخبرات التدريسية والتسهيلات المكانية والعلمية ، وتمارس الدولة دورها في هذا الصدد في تحقيق نوع من تكافؤ الفرص مثل الامتيازات التي تقدم للعاملين خارج مدينة بغداد كالاجور المضاعفة وغيرها ..
ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (٣) لاعطاء صورة أشمل الى حصص التدريسيين من الطلبة خلال عامي (١٩٧٨ / ١٩٧٩) و (١٩٨٦ / ١٩٨٧) وفي جامعات عراقية منتخبة وكما يلي :-
جدول رقم (٣)

حصة التدريسين من الطلاب (تدريسي/ طالب) في جامعات عراقية منتخبة .

السنة	التكنلوجية	المستنصرية	البصرة	بغداد	الموصل	صلاح الدين	مؤسسة المعاهد الفنية
١٩٧٩/ ١٩٧٨	٤٠,٥	٣٦,١	٢١,١	١٩,١	١٦,٨	١٥,٨	٩
١٩٨٧/ ١٩٨٦	١٩,٢	٢٥,٥	١٦,٣	٢٠	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر :- من عمل الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للجهاز المركزي للاحصاء

واحتلت الجامعة التكنولوجية نسبة مرتفعة لتدريسيين من الطلبة (طالب/ تدريسي)بلغت(٤٠.٥)للعام الدراسي١٩٧٨/١٩٧٩تليها الجامعة المستنصرية بـ(٣٦.١) تم جامعة البصرة بـ(٢١.١)ثم جامعة بغداد بـ(١٩.١)ثم جامعة الموصل بـ(١٦.٨)ثم جامعة صلاح الدين بـ(١٥.٨)واخيراً مؤسسة المعاهد الفنية بـ(٩).
اما خلال العام الدراسي (١٩٨٦/ ١٩٨٧) فقد احتلت الجامعة المستنصرية المرتبة الاولى اذ بلغت حصة التدريسي من الطلبة (٢٥.٥) ثم جامعة بغداد بالمرتبة الثانية بـ (٢٠) ثم الجامعة التكنولوجية بالمرتبة الثالثة بـ (١٩.٢)، ثم جامعة البصرة الرابعة (١٦.٣) وهكذا تأتي بقية الجامعات كما يشير لها الجدول رقم (٣).

وللوقوف على مقدار التفاوت الحاصل بين اعداد الطلبة ومقدار التعليم يمكن اعتماد منحني لورنس " Lorenz " اذ يمثل توزيع الطلبة المحور الافقي ومقدار التعليم على المحور العمودي وكما في الشكل البياني رقم (١):

شكل بياني رقم (١)
منحني لورنس لبيان التفاوت بين اعداد الطلبة ومقدار التعليم في العراق لعامي ١٩٨٦ / ١٩٨٧ – ١٩٧٨/١٩٧٩

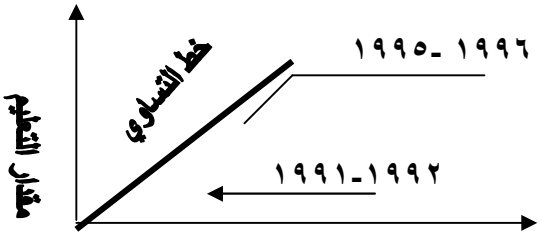

الطلبة في مؤسسات التعليم العالي

ويشير منحني لورنس الى ان مقدار التفاوت[1] بين اعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي ومقدار التعليم في العام الدراسي (١٩٩١-١٩٩٢) اكبر من التفاوت في العام الدراسي (١٩٩٥-١٩٩٦) اذ ان التفاوت يقاس بالبعد عن خط التساوي وكلما كانت المسافة بين المنحني وخط التساوي اكبر كلما دل على تفاوت اكبر والعكس صحيح.

ثانيا:- واقع التعليم العالي في الوطن العربي :

ادركت الاقطار العربية اهمية ودور التعليم فاولته عناية خاصة وتوسعت اختصاصاته وعملت على تطويره وتسخيره في عملية البناء والتنمية وعظمت دوره فيها، ففتحت ابواب التعليم العالي امام جميع ابناءها وجعلته مجانياً محاولة بذلك تحقيق مبدأ التكافؤ في الفرص التعليمية والاجتماعية وحولته من التعليم العالي الموجه نحو النخبة الى التعليم العالي الجماعي وربطت بينه وبين السيادة الوطنية فازدادت نتيجة لذلك اعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي في الوطن العربي (٢.٨) مليون طالب عام (١٩٩٢)، وبنسبة قدرها (١٣%) من اجمالي عدد المتحقين بمراحل التعليم كافة في الوطن العربي، كما يوضح ذلك جدول رقم (٤)، في حين بلغت هذه النسبة ٧.٨% في الدول النامية لعام ١٩٩٢، حيث بلغ عدد الملتحقين بالتعليم العالي (٣٢.٤) مليون طالب، كما بلغت هذه النسبة في الدول المتقدمة (٤٦.٧ %) لنفس العام[1]،وبلغت معدلات الالتحاق في الدول العربية نسبة مقدارها ٦٠% لعام ٢٠٠١ مقارنة بالدول النامية بالنسبة نفسها و٨٩ % في الدول المتقدمة (تنمية بشرية مرتفعة)للعام نفسه . كما تطورت عدد المؤسسات التعليمية " الجامعات والمعاهد" في الوطن العربي كماً ونوعاً وتوسعت الاختصاصات العلمية والتكنولوجية فيها بشكل كبير.

---

(١) بلغ عدد الطلبة عام (١٩٩١-١٩٩٢) (١٩٧٧٨٦) طالب وعدد الهيئات التدريسية (١٢٠٩٦) وعام ١٩٩٥-١٩٩٦ (٢٣٢٨٩٦) طالب وعدد الهيئات التدريسية (١٣٠٧٧) حسب الاحصائيات السنوية للاسكوا(**ESCWA**) لعام ٢٠٠٠

(١) World Education Report 1995: UNESCO publishing, OXFRD,1995

ان تطور اعداد ونسب الملتحقين بالتعليم العالي وان كان لايزال متأخراً عن نسب الالتحاق في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الا ان ذلك كافياً ليخلق طلباً اجتماعياً متزايداً على التعليم العالي، ومع مرور الزمن تضخم هذا الطلب الاجتماعي وتزايدت ضغوطه حتى اصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على مؤسسات ومعاهد التعليم العالي انعكس سلباً على كفاءة اداء نظام التعليم العالي كل وكفاءة مخرجاته، وذلك لعدم كفاية الموارد المالية الحكومية المخصصة للتعليم العالي، وعدم استجابة الميزانيات والتخصيصات المالية الحكومية في التعليم العالي للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، مع الاخذ بنظر الاعتبار ظروف التضخم النقدي العالمي وارتفاع التكاليف. بما فيها تكاليف التعليم العالي بوتائر متسارعة، اضافة الى محدودية مصادر التمويل الجامعي.

جدول رقم (٤)
معدلات الالتحاق الإجمالية في مرحلة التعليم العالي على مستوى مناطق العالم لعامي ١٩٩٢و ٢٠٠١

	* ١٩٩٢		**٢٠٠١
المنطقة	معدل الالتحاق الاجمالي %	عدد الملتحقين (مليون)	
الدول المتقدمة	٤٦.٧	٤١.٣	٨٩
الدول النامية	٧.٨	٣٢.٤	٦٠
الدول العربية	١٣	٢.٨	٦٠

المصدر : (مصدر سبق ذكره) UNESCO: World Education Report 1995,Table 8 , p105

_ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ ص ١٤٢

- تشير الى معدلات الالتحاق على مستوى التعليم العالي

** تشير الى معدل الالتحاق على مستوى مراحل التعليم كافة

ويوضح الجدول (٤ – أ) ان نسبة عدد الطلبة الى عدد السكان في البلاد العربية قد ارتفعت من (١٧.٢%) عام (١٩٧٥) ثم الى (٢٤%) عام (٢٠٠٠) ومن المتوقع ان تصل الى (٢٥%) عام (٢٠١٥)، مقابل ارتفاع في نسبة المسجلين للتعليم العالي من (٠.٩%) عام (١٩٧٥) الى (٢.١%) عام (١٩٨٥) ثم الى (٣.٢%) عام (١٩٩٥) والى (٣.٩%) عام (١٩٩٧) وكما يلي :-

جدول (٤ – أ) عدد السكان والطلبة في البلاد العربية للفترة (١٩٧٥ – ٢٠١٥)

السنة	عدد السكان	عدد الطلبة	النسبة%	النسبة % للتعليم العالي
١٩٧٥	١٣٦.٢	٢٣.٢	١٧.٢	٠.٩
١٩٨٥	١٨٣.٦	٣٨.٩	٢١	٢.١
١٩٩٥	٢٤١.٦	٥٦.٦	٢٣	٣.٢
١٩٩٦	غ.م	غ.م	غ.م	٣.٩
٢٠٠٠	٢٧٥	٦٦.٢	٢٤	غ.م
٢٠١٥[1]	٣٧٠.٦	٩٠.١	٢٥	غ.م

المصدر :- إحصائيات اليونسكو ٢٠٠٠، كما في مروان كمال، ندوة التعليم العالي في الاردن بين الواقع والطموح جدول رقم (١) ص٩ .

-جواد العاني (١٩٩٠) المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم في الوطن العربي ، عمان – الاردن ص٩٩.

ان المسجلين في التعليم العالي في الدول العربية موزعين باختصاصات مختلفة، ونورد في الجدول (٤-ب) طلبة الدكتوراه المسجلين في الدول العربية حسب نوع الدراسة للعام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٦.

جدول رقم (٤ –ب) طلبة الدكتوراه في الدول العربية حسب نوع الدراسة ١٩٩٥/١٩٩٦.

[1] توقعات
غ.م : غير متوفر

(أ)			(ب)		
العلم والتكنولوجيا	المجموع	%من المجموع	العلوم الاجتماعية والانسانية	المجموع	%من المجموع
العلوم الاساسية	٤٨٧٠	١٧.٣	ادارة واقتصاد	١٨١١	٤.٢
هندسة	٣٢٢٤	١١.٥	فنون	٣٩٨٢	١٤.٢
طب	٥٨٢٥	٢٠	دراسات اسلامية	١٢٢٤	٤.٤
صيدلة	٢١٧	٠.٨٠	تربية	١٧٥٠	٦.٢
طب اسنان	٢١١	٠.٨٠	قانون	٩٢٥	٣.٣
تمريض	١٥١	٠.٥٠	تربية رياضية	٣١٠	١.١
طب مساعد	١٥٢	٠.٥٠	صحافة	٣٤	٠.١
زراعة	٢٧٩٨	١٠	علوم اخرى	٤٨٠	١.٧
طب بيطري	٩٥٨	٣.٨	المجموع	٩٨٨٦	٣٥
علوم اخرى	٢٥	٠,١			
المجموع	١٨٤٣١	٦٥			
المجموع الكلي	٢٨٣١٧				
(أ + ب)					

المصدر :

(١) نظم التعليم في الدول العربية، مؤشرات تنمية العلوم والتكنولوجيا، اليونسكو، مكتب القاهرة ١٩٩٨م، " ورقة دور القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي"

(٢) مؤتمر وزارة التعليم العالي العرب (١٨-٢١) سبتمبر، ٢٠٠م بيروت، كما في مروان كمال، " لتعليم العالي في الوطن العربي بين الواقع والطموح نظرة عامة" (مصدر سبق ذكره) ((ندوة التعليم الجامعي في الاردن بين الواقع والطمـــوح)) (٨-٩) ت٢ (نوفمبر) (٢٠٠٠م) ، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.

الفصل الثاني:- تمويل التعليم العالي في العراق والوطن العربي

أولاً : التمويل الحكومي للتعليم العالي العربي : -

تشير الدراسات والبيانات الاحصائية الموثقة الى ان معظم الدول العربية تعاني من مشكلة نقص التمويل الحكومي لمؤسسات ومعاهد التعليم العالي وكذلك من انخفاض في ميزانيات التعليم العالي بشكل عام ، ومن المثير للاهتمام ان هذه المشكلة لا تقتصر على الدول العربية الفقيرة (غير النفطية) ذات الموارد المحدودة فحسب بل تشمل أيضاً الدول العربية الغنية (النفطية) ذات الموارد المالية العالية ، فقد اشرت الميزانيات المالية للتعليم العالي في الاقطار

العربية معدلات نمو سالبة او صفرية في أحسن الاحوال كما سجلت معدلات الانفاق على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص نسب منخفضة سواءا كان ذلك بالقيم النقدية المطلقة اوكنسب من الدخل القومي او الناتج القومي الاجمالي GNP او الانفاق الحكومي العام وكذلك الحال بالنسبة الى متوسط الانفاق الحكومي لكل طالب.

وتشير الاحصائيات الدولية الى ان الانفاق على التعليم في العالم ككل بلغ ١١٩٦.٨ بليون دولار عام ١٩٩٢ منها (٢٦) بليون فقط في الدول العربية ، اذ تشكل نسبة ٥.٦ % من الدخل القومي الاجمالي وكما موضح في جدول رقم (٥) ، ويشكل الانفاق على التعليم العالي نسب منخفضة منها ، فقد كانت نسبة الانفاق على التعليم العالي كنسبه من الانفاق على التعليم ككل ١٨.٤ % في العراق عام ١٩٩١ و ١٧.٣ % في الجزائر عام ١٩٨٠ و ١٦.٣ % في المغرب عام ١٩٩٢ و١٩.٧ % في السعودية عام ١٩٩٢[١]و ١٨ % في الدول النامية كمتوسط للفتره (١٩٨٧- ١٩٩٠)[٢]، كما انخفض متوسط الانفاق الحكومي لكل طالب في الدول العربية من ١١١٧٠٧ دولار / طالب عام ١٩٨٥ الى ٨١٦ دولار / طالب عام ١٩٩٢ مثلث ١١٥.١ % و ٧٥.٧ % من متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي للاعوام ١٩٨٥ و ١٩٩٢ على التوالي في حين يرتفع هذا المعدل في الدول المتقدمة والدول النامية لنفس الفترة ، حيث اصبح في الدول المتقدمة ٣٦٥٦ دولا / طالب عام ١٩٩٢ بعد ان كان ٥٨٦٥ دولار / طالب عام ١٩٨٥ وكذلك في الدول النامية حيث اصبح ١٠٣١ دولار / طالب عام ١٩٩٢ بدلاً من ٦٣٣ دولار / طالب عام ١٩٨٥. اما في مجموعة دول امريكا اللاتينية اذ ارتفع ٨٤٧ دولار / طالب عام ١٩٨٥ والى ١٤٨٥ دولار / طالب عام ١٩٩٢ ، أي تضاعف الرقم تقريباً وهذا يوضحه جدول رقم (٦).

جدول رقم (٥) : الانفاق الحكومي على التعليم ككل لمناطق العالم ونسبة الى الناتج القومي (G N P) لعام (١٩٩٢- ٢٠٠١)

المنطقة	الانفاق على التعليم ككل (بليون دولار)	نسبته الى الناتج القومي GNP (%)
العالم	١١٩٦.٨	٥.١
الدول المتقدمة	٩٨٧.٣	٥.٣
الدول النامية	٢٠٩.٥	٤.٢
الدول العربية	٢٦.٠	٥.٦
U.SA*	-	٥.٦
فرنسا*	-	٥.٧
اليابان*	-	٣.٦

UNESCO World Education Report(paris),1995.Table 11 P(109)

- البيانات اعلاه لعام ٢٠٠١ .

جدول رقم (٦) : معدل الإنفاق الحكومي لكل طالب في التعليم العالي لمناطق العالم

[١] unesco , statisical yearbook (1993)

[٢] تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٣) : منظمة اليونسكو ١٩٩٣)

المنطقة	عدد الدول	السنه	الانفاق لكل طالب دولار	نسبة الانفاق على الطلبة الى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (%)
الدول المتقدمة	٢٧	١٩٨٥ ١٩٩٢	٣٦٥٦ ٥٨٦٥	٣٤.١ ٢٩.٤
الدول النامية	٧٦	١٩٨٥ ١٩٩٢	٦٣٣ ١٠٣١	٩٨.١ ٨٤.٩
امريكا اللاتينية	٢٦	١٩٨٥ ١٩٩٢	٨٤٧ ١٤٨٥	٤٣.٥ ٤٨.٦
الدول العربية	٩	١٩٨٥ ١٩٩٢	١١٧٧ ٨١٦	١١٥.١ ٧٥.٧
الدول المتخلفة الاقل نمواً	٢٢	١٩٨٥ ١٩٩٢	٣٢٥ ٣٠٢	١٥٥.٣ ١٤٢.٨

المصدر: UNESCO World education Report (paris) 1995 : Table(12), P l09

وكان معدل النمو السنوي لميزانية التعليم في بعض الدول العربية سالباً حيث بلغ (- ١٠٩ %) في سوريا مثلاً وذلك للفترة من (١٩٨٠ _ ١٩٩٢)[١]لقد أثر انخفاض التخصيصات المالية الحكومية للتعليم العالي في الدول العربية وعدم استجابتها للتوسع الكمي والنوعي في مؤسسات التعليم العالي اضافة الى محدودية مصادر التمويل الجامعية الاخرى سلباً على جميع نواحي التعليم العالي من حيث الكم والعدد واثرت على كفاءة ونوعية مخرجاته الى الدرجة التي طالب البعض فيها بضرورة وقف التوسع في التعليم العالي وكان نظام النخبة في التعليم ان يعود من جديد[٢]، لذلك اصبح من الضروري البحث عن حل لهذه المعضلة واصبح البحث عن مصادر تمويلية جديدة غير حكومية مبتكره وغير تقليدية للتعليم العالي حاجة ملحة يتطلب البدء فيها كي تتمكن الجامعات العربية من الاستجابة للطلب الاجتماعي على التعليم الذي يتزايد عام بعد عام، حيث ان نقص الموارد المالية الحكومية للتعليم العالي وعدم كفايتها يقف حائلاً امام كل محاولات النهوض والتوسع بمؤسسات التعليم العالي ومخرجاته ويحد من فاعليتها ، حيث ان مع استمرار معدلات التضخم العالمي بالارتفاع سيزيد من هذه المشكلة مستقبلا ويدفع للبحث عن بدائل غير حكومية وغير تقليدية للتعليم للتخفيف من حدة ونتائج هذه المعضلة التي اصبح حلها امراً لا غنى عنه للجامعات العربية وان مستقبل التعليم العالي العربي والارتقاء به كماً ونوعاً لمواجهة التحدي

[١] (مصدر سابق ذكره) (١٩٩٥) World Education report

[٢] د.عبد الله ابو طابه ، تمويل التعليم العالي العربي ، مجلة قراءات حول التعليم العالي ، العدد الثالث ، تموز (١٩٩١) ، مكتب اليونسكو الاقليمي في الدول العربية UNEDBAS

الحضاري والعلمي يتوقف كلياً على مدى معالجة مشاكل التعليم العالي المالية والتمويلية، وللمزيد من الاطلاع على ماهية الانفاق الحكومي على التعليم في الاقطار العربية ومقارنتها مع البلدان المتقدمة والعالم نورد الجدول الآتي : -

جدول رقم (٦-أ) : الانفاق الحكومي على التعليم في بلدان في الاسكوا " ١٩٧٥-١٩٩٦)

السنة	البحرين	مصر	الاردن	الكويت	عمان	قطر	العراق	السعودية	سوريا	الامارات العربية	البلدان النامية	البلدان المتقدمة	العالم
١٩٧٥	٢.٩	٥.١	٣.٧	٣	١.٦	١.٩	٢.٧	٧.٩	٣.٩	٠.٩	٣.٥	٦	٥.٥
١٩٨٥	٤.١	٦.٣	٦.٨	٤.٢	٤	٤.١	٤	٦.١	٦.١	١.٧	٤	٥.٢	٤.٩
١٩٩٦	٤.٨	٤.٨	٨.٧	٥.٧	٤.٤	٣.٤	غير متوفر	٥.٥	٣.٣	١.٨	٤.٢	٥.٤	٥.٢

المصدر:بالنسبة لعامي١٩٨٥،٧٥الكتاب الاحصائي السنوي لليونسكو١٩٨٩الجدول(٢-١١)،وبالنسبة لعام١٩٩٦، UNESCO World, Education Report paris table 55 (1998)

ثانيا:محاولات لمواجهة مشكلة نقص التمويل الجامعي العربي:

ان معظم الدول العربية تواجه مشاكل في تمويل نظم التعليم العالي فيها . وقد اتخذت العديد من التدابير والاجراءات الفعلية لمعالجة هذه المشكلة والحد منها ومن تأثيرها السلبي من قبل هذه الدول والتي اخذت اشكال وصور متعددة منها :

تقليص استيعاب الجامعات للطلبة وتشجيع التعليم الخاص وفتح الجامعات الاهليه وفرض ضرائب التعليم وفرض الرسوم الطلابية العالية للتعليم بدلاً من مجانية التعليم والتعليم الخاص (غير الحكومي) وغيرها ، الا ان مثل هذه المعالجات والتدابير ادت الى نتائج سلبية فبالاضافة الى تعارضها مع فلسفة التعليم العالي في الوطن العربي القائمة على ديمقراطية التعليم (التعليم لمن يرغب) ومجانيته فانها من الناحية الفعلية

ادت الى نتائج سلبية على التعليم العالي تمثلت في انخفاض معدلات الالتحاق في التعليم العالي للفئه العمرية (١٨ – ٢٣) وزيادة خريجي الثانويات غير الملتحقين بالتعليم العالي

حيث وصلت معدلات التحاق الطلبة في التعليم العالي الى نسبة منخفضة جداً في بعض الدول العربية مثل السودان اذ بلغت ١.٥% من الفئة العمرية .

ان هذه الاجراءات والتدابير من شأنها اذا ما استمرت ان تشجع ظهور نظام النخبة في التعليم العالي الذي تلعب فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية لشرائح وطبقات المجتمع دوراً هاماً في التحاق الطلبة في التعليم العالي ، لذلك فاذا ما استمرت الاحوال التي سادت في الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين المنصرم فانه من المتوقع ان يكون هناك حوالي (٢٥) مليون طالب من الفئة العمرية (١٨ – ٢٣) خارج نظم التعليم العالي العربية اذ وصل مجموع افراد هذه الفئة العمرية الى (٣٢) مليون عام ٢٠٠٠[1]، مصحوب بانخفاض في جودة ونوعية هذا النظام التعليمي وبكافة مرافقه وكذلك ضعف في كفاءة وجودة مخرجاته .

[1] مجلة المصور العدد (٣٧٥٠) في ٢٣ / ٨ / ١٩٩٦ .

كما اتجهت بعض الاقطار العربية وكمعالجة لنقص التخصيصات المالية الحكومية للتعليم العالي الى تدابير واجراءات لترشيد وضغط الانفاق على التعليم وايجاد السبل المناسبة لذلك دون الاساءة الى نوعية التعليم العالي وجودة مخرجاته وحق المواطن في التحصيل العلمي منها تحويل الجامعة المستهلكه الى جامعة منتجة ومنها تغيير اساليب التعليم واعطاء نصيب اكبر للتعليم الذاتي ، والجامعة المفتوحة والتعليم بالمراسلة والتعليم المتناوب بين العمل والدراسة ومنها اختصار مدة الدراسة وتوزيع المرحلة الجامعية وزيادة عدد الطلبة في الصف الواحد او القاعة الواحدة ، ويبدو ان بعض هذه الحلول والتدابير لا يزال مستعصياً وان ما نفذ منها بقي قاصراً عن تحقيق التوفيق بين ضغط وترشيد الانفاق وبين المحافظة على نوعية التعليم ودقته، ومن التدابير والاجراءات التي اشارت اليها بعض الدراسات والبحوث لمعالجة نقص الموارد المالية والتخصيصات للتعليم العالي هو زيادة الجدوى الاقتصادية وفعاليات النفقات التعليمية (Cost effectiveness).

فقد اكد ماثيوس[1] على اهمية قيام رجال التربية والتعليم بدراسة فعالية الكلف التعليمية والتي يمكن ان تتحقق عن طريق اسلوبين : الاول غير المباشر والمتمثل بمجموعة الاساليب التي يمكن عن طريقها زيادة كفاءة التعليم وتكثيف الجهود للحد من الفاقد بصوري المختلفة والذي يمثل الرسوب وترقين القيد أحد ابرز هذه الصور. والاسلوب الثاني المباشر والمتمثل بتخفيض تكاليف المستلزمات التعليمية والمختبرات والابنية الجامعية .

كما أشار تقرير الندوة الاقليمية حول تعبئة موارد مالية اضافية للتعليم العالي المنعقدة في بانكوك عام ١٩٨٨[2] الى ضرورة العمل على نطاق مؤسسات التعليم العالي من اجل ابتكار وتنفيذ ستراتيجيات مالية ملائمة تساعد على التغلب على مشاكل التمويل في التعليم العالي.

واكدت الستراتيجيات المالية ايضاً على زيادة الجدوى الاقتصادية في الجامعات لاستخدام الموارد البشرية فضلاً عن استخدام الموارد المالية وتخفيض الكلفة وبالتالي توفير المزيد من الموارد المالية والتخلص من الوحدات غير الفعالة وغير الاقتصادية في نظام التعليم العالي ومؤسساته المختلفة ، ان الحديث عن الجدوى الاقتصادية وفاعلية الكلفة في التعليم العالي انما يركز على امكانية التجديد والابتكار على مستوى مؤسسات التعليم العالي ويتطلب ذلك ستراتيجيات شاملة لتحسين انظمة المعلومات والبيانات وتطبيق اساليب متطورة في تحليل التكاليف وبنودها ، ولكن هذه الطرق وان كانت ذات فائدة ومردودات ايجابية الا انها تبقى غير فعالة وغير كافية لسد النقص الكبير في الموارد المالية للتعليم العالي والتي هي منخفضة بالاساس، كما ان اعادة تبويب التكاليف سيكون باتجاه زيادة ابواب معينة على حساب تخفيض ابواب آخرى قد لا تقل اهمية عنها .

ان التدابير التقليدية لتوفير مصادر مالية (مباشرة وغير مباشرة) لتمويل التعليم العالي سوف لن تكون فاعلة وتبقى غير كافية لسد العجز في الموارد المالية، لذا يصبح البحث عن مصادر تمويليه غير حكومية وغير تقليدية امراً ضرورياً وحاجة ملحة يتحتم على مؤسسات التعليم العالي اعتمادها في هذا المجال وضمن الاطار الوطني والقومي والتي يمكن عن طريقها توفير موارد مالية جديدة وحقيقية لمؤسسات التعليم العالي ، وهناك الكثير من التدابير التي يمكن اعتمادها في هذا المجال على المستوى الوطني يمكن لها ان توفر موارد مالية حقيقية لمؤسسات

-مجلة اخر ساعة العدد (٣٢٢٥) في ١٤ / ٨ / ١٩٩٦

-Ibrahim L . ALI and others , 'Fiancing Higher Education in Egypt ' p. (1)

(١) Mathewsk , R.L. , ' Pattrens of Educational Fiance ' A ustrallian E conomic paper Vol . 12 , 1972 .

(٢) Maheshwari , A.N. ' Coping with Chenges Funding For Higher E ducation ' New Journal of Higher Education , May 8 , 1995 , I ndia .

التعليم العالي ، الا ان نجاح هذه التدابير يعتمد كلياً على السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة ، فقد يكون بديلاً معيناً مقبولاً وممكناً في دولة عربية معينة حين لا يكون هذا البديل مقبولاً او ممكناً في بلد عربي آخر ، كما ان هذه التدابير المالية قد طبقت جزءا او كلاً بشكل او بآخر في بعض الاقطار العربية والكثير من الدول الاجنبية ، ويمكن ان تأخذ هذه التدابير صوراً مختلفة منها : -

١- مساهمة متزايدة من المستفيدين المباشرين في التكاليف التعليمية .
٢- عقود مبرمة في مجالات البحث العلمي والتعليم والاستشارات العلمية والفنية .
٣- منح مقدمة من مؤسسات صناعية واقتصادية الى الجامعات لاغراض البحث العلمي (الجامعة والصناعة) عن طريق مشاريع بحثية بين الجامعة والمؤسسات الصناعية .
٤- ارباح الاستشارات المالية لمؤسسات التعليم العالي كالممتلكات الثقافية والمختبرات والابنية والملاعب الرياضية .
٥- أستثمارات مالية للموارد الرأسمالية المتوفرة لمؤسسات التعليم العالي .
٦- تسويق الخدمات العلمية والتدريب لصالح المجتمع .
٧- القيام باعمال تجارية ذات طبيعة ومردودات اقتصادية تسوق الى المجتمع . لمختلف شرائحه .

الفصل الثالث : تمويل التعليم العالي في العراق مع التركيز على تجربة الجامعة المستنصرية

اولاً :- استعراض التمويل الذاتي للتعليم العالي في العراق:

يعد الانفاق على التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة مؤشراً لقياس التفاوت بين الاقطار النامية والمتقدمة، فقد اشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ ان الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغ ٤,٦ % في المانيا و٥.٦ % في سويسرا و٥.٩% في النمسا بينما بلغ ٢,٧ % في ارتيريا و٣,٦ % في موريتانيا .

جدول رقم (٧) : الانفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (G.N.P) في الاقطار النامية او المتقدمة لعام(٢٠٠١)

البلد	الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
المانيا	٤.٦
سويسرا	٥.٦
النمسا	٥.٩
ارتيريا	٢.٧
موريتانيا	٣.٦
بنغلادش	٢.٣

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ ص٢٠٢

وفي العراق كقطر نام فقد بلغت نسبة الانفاق على التعليم (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) (٣.٣) عام (١٩٧٧) و (٢.٩٣) عام (١٩٨٧)[١] انخفضت الى (٠.٠٤ %) (١٩٩٢) ثم الى (٠.٤%) عام (١٩٩٦)[٢]. وبلغت نفقات الجامعات في العراق عام (١٩٦٦) كنسبة من اجمالي نفقات وزارة التعليم العالي (٨٠.٣%) ، في حين بلغت نسبة الانفاق على المعاهد (١٣.٩%) ونسبة نفقات ديوان الوزارة (٣.٧١%).

وفي عام (١٩٨٧) انخفضت نفقات الجامعات الى (٧٣.٢%) ، في حين ارتفعت نسبة الانفاق على المعاهد الى (٢٠.٢%) ونسبة انفاق ديوان الوزارة الى (٦.٥٢%)[١]

وبمقارنة نسبة الانفاق على التعليم في العراق (كنسبة من G.N.P) مقارنة بالاقطار المتقدمة نلاحظ تدني هذا الانفاق وهبوط نسبته وخاصة في عقد التسعينات من القرن المنصرم وذلك نتيجة فرض الحصار الاقتصادي الظالم على العراق في الوقت الذي كانت

نسبة الانفاق على التعليم تفوق ذلك في عقد الثمانينات (مثلا) .. اذ تشير احصائيات اليونسكو ان نسبة الانفاق على التعليم العالي بلغت في عام (١٩٩٤) في الولايات المتحدة (٢٤.١%) كندا (٢٧.٩%) ، اليابان (٢٧.٩%) المملكة المتحدة (٢٠.٧%، ايطاليا ١٠.٢ % وفي فرنسا (١٧%)[٢]، وهي نسب عالية في الانفاق على التعليم العالي بالمقارنة مع العراق.

ثانيا:التعليم العالي في العراق والجانب التطبيقي:

اقتصر دور الجامعات العربية على اعداد الخريجين واجراء البحوث الاكاديمية وبقي دورها في خدمة المجتمع محدوداً بهذا الاطار وبخلاف ماهو عليه في الدول المتقدمة التي تداخل نشاط جامعاتها مع حقل العمل والصناعة والانتاج وتبلور بوضوح كاف لدورها في حل مشكلات المجتمع، لقد قاد هذا التداخل والتنسيق الى ظهور مراكز او كيانات علمية داخل الحرم الجامعي حملت مسميات متعددة مثل المحطات الصناعية والتكنولوجية تسوق خدماتها ومنتجاتها الى المجتمع بمردودات اقتصادية حقيقية تمثل دخلاً اضافياً وحقيقياً لهذه الجامعات وتمتلك الجامعات العراقية والعربية من الخبرات والكفاءات العملية المتخصصة ما يؤهلها فعلاً لان تتحول من دورها التقليدي من جامعات مستهلكة الى جامعات منتجة بمخرجات ذات مؤهلات علمية مرغوبة ممارسة نشاطاً انتاجياً فعلياً مرافقاً للنشاط العلمي الاكاديمي وبمردودات اقتصادية ومالية كبيرة تساهم في سد العجز والنقص الحاصل في التخصيصات المالية للجامعات .

ان مفهوم الجامعة المنتجة يمثل الاستغلال الامثل للموارد المالية والبشرية والامكانيات التي تملكها الجامعات بزيادة فعالية تدني كلفة التعليم وزيادة الانتاجية لمؤسسات التعليم العالي، وعلى هذا الاساس والتصور عمدت مؤسسات التعليم العالي في العراق على تبني مفهوم الجامعة المنتجة، وقطعت اشواطاً جيدة ضمن هذا المفهوم والذي اعتبر تحدياً جديداً لمؤسسات التعليم العالي في ظل ظروف الحصار الاقتصادي الظالم المفروض على العراق، ويمكن ان يأخذ مفهوم الجامعة المنتجة صوراً واشكالاً متعددة ومختلفة منها[١]:-

---

[١] وزارة المالية – قسم البحوث الاحصائية للاعوام المذكورة

[٢] احصائيات اليونسكو (٢٠٠٠) ص١٠

[١] وزارة المالية – قسم التنسيق الاشتراكي (مصدر سابق ذكره)

[٢] UNESCO Statistical Year book , 1995 Table 4.1 and 4.3p10

[١] ستراتيجية التعاون بين الجامعات وحقل العمل (ستراتيجية التعليم العالي للفترة (١٩٩٣ –٢٠٠٦) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراق ١٩٩٣ ص٢٠

١. إصلاح الأجهزة والمعدات :
تستطيع الجامعات تجنيد امكانياتها البشرية وخبراتها المتراكمة من ادامة واصلاح الاجهزة العلمية والمعدات الفنية من دون الحاجة الى خبرات الشركات المتخصصة، كما تستطيع ايضاً ان تقوم مثل هذه الخبرات والخدمات لمؤسسات وشركات القطاع الصناعي الحكومي والخاص.
ان الجامعات بهذه الخدمات تستطيع توفير الكثير من الاموال او جلب اموال اضافية الى دخلها.
وفي الجامعات العراقية فقد بلغ عدد الاجهزة التي خصصت للصيانة والاصلاح بامكانية الجامعات العراقية (١٦٨٣٤) جهاز وبما يعادل (٧٨%) من الاجهزة العاطلة بسبب الحصار الاقتصادي السابق على القطر وقد بلغت كلفة تصليح هذه الاجهزة (٣١٠) الف دولار.

٢. البدائل المصنعة :
تستطيع الجامعات والمعاهد في الوطن العربي وخاصة الهندسية والتكنولوجية منها تصنيع بدائل للاجهزة والمعدات المختبرية ومستلزمات العملية التعليمية بامكانات ذاتية ومصادر محلية ذات جودة وكفاءة لاتقل عن تلك المستوردة من مصادر اجنبية وبعملات صعبة، وفي العراق فقد استطاعت جامعات ومعاهد القطر تصنيع ما مجموعه (٢٥٤) من المواد الكيمياوية، (٤١٦) جهاز مختبري، (٥٦١٠) معدة، (٥٥٠) كغم مواد طبية و (٥) مليون جرعة من اللقاحات البيطرية بلغت كلفتها (٣٢٥) الف دولار.

٣. تصنيع المواد الاحتياطية
اذ تصنع المواد الاحتياطية للاجهزة والمعدات الجامعية من مصادر ذاتية محلية دون الحاجة الى استيرادها وقد استطاعت الجامعات العراقية توفير ما قيمته (٣١٤) الف دولار.

٤.الإنتاج:
تستطيع الجامعات ان تنتج سلع وخدمات متعددة كل ضمن اختصاصه ذات مردودات اقتصادية ومالية كبيرة مستفيدة من المتوفر من الاجهزة والمعدات والخبرات البشرية، وتأتي في مقدمة ذلك الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ممثلاً بمنتجات الثروة الحيوانية كالبيض واللحوم والاسماك ومحاصيل الحبوب والخضر والفواكه او مشابه ذلك. وقد استطاعت الكليات والمعاهد الزراعية في العراق من قطع مجال متطور في هذا المجال الانتاجي الحيوي ووفرت بذلك دخول كبيرة وحقيقية للجامعات وللكوادر البشرية فيها، حيث استطاعت استغلال الكثير من الاراضي الزراعية الحكومية وبعقود ايجار فردية او جماعية واستغلالها استغلالاً امثلاً، فعلى سبيل المثال استطاعت الكليات والمعاهد الزراعية في القطر من انتاج اكثر من (١٥٠٠) طن من الحبوب وبالذات القمح والذرة واكثر من (١٨) الف طن من الدجاج البياض اضافة الى العسل والاصواف والشتلات الزراعية الكبيرة.
وفي مجال التخصصات الطبية تستطيع الجامعات الحصول على موارد مالية اضافية من خلال الخدمات الطبية التي تقدمها لافراد المجتمع كالفحوصات الطبية والتحاليل المرضية وطب الاسنان والاطراف الصناعية وغيرها، وفي مجال التخصصات الهندسية ايضاً حيث التصاميم الهندسية والتأسيسات الكهربائية ولف وتصنيع المحركات والمواد الصناعية ونصب وصب القوالب والسباكة واللحام وادامة السيارات .
وفي مجال الفنون حيث خياطة الملابس والغزل وتصاميم الاقمشة والتصاميم الداخلية والنقوش وغيرها.

وفي التخصصات الادارية والاقتصادية حيث الدراسات الاقتصادية ومسك السجلات المحاسبية وتدقيق الحسابات ودراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات القانونية.

٥. تقديم خدمات طباعية للرسائل والبحوث الجامعية:
تواجه طلبه الدراسات العليا والتدريسيين مشكلة ارتفاع تكاليف طباعة الرسائل الجامعية والبحوث العلمية، اذ تستطيع الجامعات استغلال ما متوفر لديها من امكانيات طباعية جيدة ومتطورة من طباعة الرسائل الجامعية وبحوث التدريسيين وباجور معقولة بدلاً من طباعتها في القطاع الخاص وباجور مرتفعة جداً وبذلك تساهم في استغلال وتوفير مردودات مالية حقيقية الى مدخلات الجامعات اضافة الى مساهتمها في حل هذه المشكلة للطلبة والتدريسيين، كما انها بهذا العمل تساهم في استغلال الاجهزة والمعدات الطباعية استغلالاً امثل واكفأ وقد استطاعت جامعة بغداد مثلاً ان توفر (٢) مليون دينار عراقي في هذا المجال.

٦ .المكاتب الاستشارية:-
تشكل الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعات والمعاهد العمود الفقري في نشاط الجامعة المنتجة، بسبب تراكم الخبرة والمعرفة العلمية في مختلف التخصصات الهندسية والزراعية والادارية والاقتصادية والمحاسبية والرياضية اضافة الى عيادات طبية استشارية للتخصصات الطبية المختلفة وكذلك مكاتب الاستشارات اللغوية والترجمة وقد بلغ عدد المكاتب الاستشارية التابع للجامعات والمعاهد العراقية (٦١) مكتباً انجزت (٣٣٧) مشروعاً وبوادر اجمالية بلغت اكثر من (١٣) مليون دينار وذلك عام (١٩٩٢) فيما ارتفع عدد العقود الاستشارية الى (٦٨٣) عقداً وبايرادات زادت عن (١٠٢) مليون عام ١٩٩٤.

٧.الاستثمارات الجامعية:

تستطيع الجامعات الحصول على موارد مالية حقيقية عن طريق استثمار رؤوس الاموال في مجالات اقتصادية مختلفة ذات مردودات مالية ويمكن ان يأخذ ذلك اشكالاً متعددة منها:

أ-استثمارموارد الجامعة ورأسمالها في مجالات ذات عوائد مالية سريعة ومضمونة.

ب-استغلال افضل وامثل للمرافق والمنشآت الجامعية كتأجير الأكشاك داخل الجامعة وتأجير مطاعم ونوادي الجامعة والقاعات العامة والملاعب الرياضية وكذلك خدمات نقل الطلبة.

٨.الطلبة الوافدين

تتمتع بعض الجامعات العربية بسمعه علمية واكاديمية جيدة انعكست في زيادة رغبة الطلبة العرب والاجانب في الدراسة في هذه الجامعات وعلى نفقتهم الخاصة، ان مثل هذه الدراسات توفر مبالغ مالية حقيقية بالعملة الصعبة للجامعات العربية ومنها الجامعات العراقية اضافة الى مردوداتها الاجتماعية الثقافية على الاقطار العربية.

تجربة الجامعة المستنصرية

تعد الجامعة المستنصرية من الجامعات العريقة في القطر، ذات الارث الثقافي والحضاري والاكاديمي المعروف، فقد خرجت الكثير من اعداد الطلبة ولحقبة زمنية ليست بالقصيرة ومارست نشاطات مختلفة في مجال التعليم وحقل المعرفة، ولقد عانت هذه المؤسسة الاكاديمية ماعانته نظيرتها من شحة مالية وعوز مادي نتيجة فرض الحصار الاقتصادي السابق الامر الذي حدى بها ان تبحث عن ثمة مخرج لاحتواء الموقف والتغلب على مشكلتها المالية في مجال التمويل الجامعي.. ذلك بتطبيق تجربة التمويل الذاتي.

ورغبة من الباحثين في ابراز ابعاد هذه التجربة وخصوصيتها وماهيتها، ارتاؤا بحثها بشكل تفصيلي تعززه الارقام والبيانات الاحصائية من واقع الجامعة ذاتها ولفترة من (١٩٩٤ –٢٠٠٢) وكما يلي:-

اولا: - تطور اعداد الطلبة المقبولين في الدراسات المسائية خلال الفترة المذكورة ولمختلف الاختصاصات العلمية.

ثانيا:- الايرادات الاجمالية للجامعة مع بيان مصادرها

أولا: - تطور اعداد الطلبة المقبولين في الدراسات المسائية:-

من خلال التمعن في معطيات الجدول رقم (٨) نلاحظ ان اعداد الطلبة المقبولين في الدراسات المسائية (مختلف الاختصاصات) في الجامعة المستنصرية في تطور مستمر فقد ارتفع عدد الطلبة في الدراسات المسائية من (٤٣١) طالب للعام الدراسي (١٩٩٤-١٩٩٥) الى (١٧٥١) طالب في العام الدراسي(١٩٩٧-١٩٩٨) ثم الى (٣٨٥٤) طالب في العام الدراسي (١٩٩٩-٢٠٠٠) والى (٣٢١٩) طالب في العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢) وبلغ مجموع اعداد طلبة الدراسات المسائية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢) (١٦٥٩٠) طالباً وللاختصاصات المختلفة في الجامعة وسجل العام الدراسي (١٩٩٨-١٩٩٩) اعلى نسبة في القبول الجامعي للدراسات المسائية بلغت (٢١%) من اجمالي عدد الطلبة المقوبلين خلال فترة الدراسة المذكورة، يليه العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢) بـ (١٩%) ثم العام الدراسي (١٩٩٩-٢٠٠٠) بـ (١٧%). (لاحظ الشكل البياني رقم ٢)، في حين كانت ادنى نسبة لاعداد الطلبة المقبولين في الدراسات المسائية (٣%) في العام الدراسي (١٩٩٤-١٩٩٥)، يليه العام الدراسي (١٩٩٥-١٩٩٦) ب_ ٧% والعام الدراسي (١٩٩٦٠١٩٩٧) بـ (٨%)

الشكل البياني رقم (٢) :
تطـــور اعـــداد الطلبـــة المقبـــولين بالدراســـات المســـائية – الجامعـــة المستنصـــرية (مختلف الاختصاصات) للفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢) (نسبة مئوية)

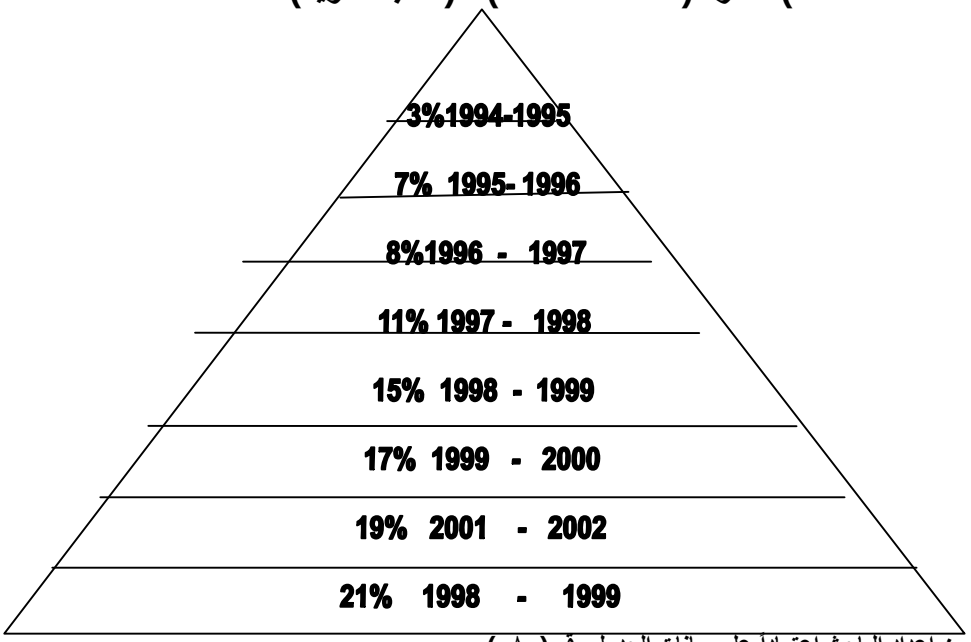

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٨)

واستخدم الباحث لغة الارقام القياسية للتعبير عن التطور المذكور والحاصل في اعداد طلبة الدراسات المسائية في الجامعة خلال الفترة المذكورة سابقاً، اذ ارتفع الرقم القياسي لاعداد الطلبة المقبولين في الجامعة ولمختلف الاختصاصات العلمية من (١٠٠%) من العام الدراسي (١٩٩٤-١٩٩٥). الى (٣٠٠%) في العام الدراسي (١٩٩٦٠١٩٩٧) ، ثم الى (٨٠٩%) في العام الدراسي (١٩٩٨-١٩٩٩) ، حيث كان اعلى ارتفاعاً للرقم القياسي للقبول الجامعي المسائي في الجامعة المستنصرية، يليه العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢) اذ بلغ الرقم القياسي فيه (٧٤٧%)، والعام الدراسي (١٩٩٩-٢٠٠٠) ب (٦٦٢%) وهكذا (انظر الجدول رقم ٩)

جدول رقم (٩) : الرقم القياسي لتطور اعداد الطلبة المقبولين بمختلف الاختصاصات في الدراسات المسائية – الجامعة المستنصرية للفترة من ١٩٩٤- ٢٠٠٢ (طالب)

السنة	اعداد الطلبة المقبولين	الرقم القياسي % Index No.

١٩٩٤-١٩٩٥	٤٣١	١٠٠
١٩٩٥-١٩٩٦	١١١٩	٢٦٠
١٩٩٦-١٩٩٧	١٢٨٩	٣٠٠
١٩٩٧-١٩٩٨	١٧٥١	٤٠٦
١٩٩٨-١٩٩٩	٣٤٨٨	٨٠٩
١٩٩٩-٢٠٠٠	٢٨٥٤	٦٦٢
٢٠٠٠-٢٠٠١	٢٤٣٩	٥٦٦
٢٠٠١-٢٠٠٢	٣٢١٩	٧٤٧
المجموع	١٦٥٩٠	

المصدر : الجامعة المستنصرية – مديرية الدراسات والتخطيط
- قام الباحث باحتساب الرقم القياسي.

ثانيا: تطور الإيرادات الإجمالية للجامعة:

غني عن البيان ان ايرادات الجامعة المستنصرية نمت بشكل مضطرد وغير اعتيادي بتطبيقها لتجربة التمويل الذاتي في بداية التسعينات من القرن المنصرم.

بعد ان كانت متواضعة الامكانية المالية، ولتسليط الضوء عن مصادر هذه الايرادات ارتأينا بيان تفاصيلها وعل النحو الاتي[1]

١. نسبة (١٥%) من ايرادات الدراسات المسائية.
٢. نسبة (٢٠%) عن مساهمة الطلبة في الصيانة .
٣. نسبة (١٥%) من صافي ارباح المكاتب الاستشارية .
٤. نسبة (١٥%) من استثمار الاموال المنقولة وغير المنقولة.
٥. نسبة (١٥%) من ايرادات الية التعاون.
٦. نسبة (٥%) من دورات التقوية في الكليات.

ولندرة البيانات وصعوبة الحصول عليها، ارتاينا الاكتفاء بالتطرق الى الدراسات المسائية والايرادات المتانية منها لصندوق التعليم العالي – الجامعة المستنصرية وللاعوام الدراسية الاتية :

١. العام الدراسي (١٩٩٤-١٩٩٥)
٢. العام الدراسي (١٩٩٦-١٩٩٧)
٣. العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢)

وكما موضح في الجدول رقم (١٠)، اذ ازدادات الايرادات الكلية لمختلف الاختصاصات في الجامعة المستنصرية (الدراسات المسائية) من (١٧٢٢٠) الف دينار في العام الدراسي (١٩٩٤-

[1] صندوق التعليم العالي – الجامعة المستنصرية

١٩٩٥) لتصل الى (٥١٤٢٥) الف دينار في العام الدراسي (١٩٩٦-١٩٩٧) ثم الى (٢٧٦٣٧٠) الف دينار في العام الدراسي الحالي (٢٠٠١-٢٠٠٢)، وهذا يعني ان الايرادات المذكورة قد ازدادت الى ما يقارب ثلاثة اضعاف في العام الدراسي (١٩٩٦-١٩٩٧) عما هو عليه في العام الدراسي (١٩٩٤-١٩٩٥)، ثم الى (١٦) ضعفا في العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢)

جدول رقم (١٠) : الايرادات الكلية للدراسات المسائية لمختلف الاختصاصات في الجامعة المستنصرية للاعوام ((١٩٩٤-١٩٩٦-٢٠٠١))

ألف دينار

السنة / الكلية	١٩٩٤	١٩٩٦	٢٠٠١
الادارة والاقتصاد	٣٤٠	٢٨٢٠	٣٠٧٦٠
التربية	٤٩٣٠	١٣٠٩٥	٣٦٩٠٠
الهندسة	١١٩٥٠	٢١٤٥٠	٧٤٥٥٠
الاداب	-	٨٠٦٠	٣٩١٦٠
العلوم	-	٦٠٠٠	٨٣٠٠٠
قانون	-	-	١٢٠٠٠
المجموع	١٧٢٢٠	٥١٤٢٥	٢٧٦٣٧٠

المصدر : تم احتساب هذا الجدول وذلك بالاعتماد على جدول رقم (٨) السابق والملحق الاحصائي رقم (١)

وبلغت حصة الجامعة المستنصرية من هذه الايرادات[1] (١٧٢٢) الف دينار في العام الدراسي (١٩٩٤-١٩٩٥)، و (٥١٤٣) الف دينار في العام الدراسي (١٩٩٦-١٩٩٧) ثم (٢٧٦٣٧) الف دينار في العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢) مقسمة على النحو التالي :

اولا: العام الدراسي (١٩٩٤-١٩٩٥) :
(٣٤) الف دينار عراقي / كلية الادارة والاقتصاد (نسبة ٢%).
(٤٩٣) الف دينار عراقي / كلية التربية (نسبة ٢٩%)
(١١٩٥) الف دينار عراقي / كلية الهندسة (نسبة ٦٩%)
ثانيا:- العام الدراسي (١٩٩٦-١٩٩٧)
(٢٨٢) الف دينار عراقي / كلية الادارة والاقتصاد (نسبة ٥%)
(١٣٠٩.٥) الف دينار عراقي / كلية التربية (نسبة ٢٥%)
(٢١٤٥٠) الف دينار عراقي / كلية الهندسة (نسبة ٤٢%)
(٨٠٦) الف دينار عراقي / كلية الاداب (نسبة ١٦%)
(٦٠٠) الف دينار عراقي / كلية العلوم (نسبة ٢٢%)
ثالثا: : العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢)
(٣٠٧٦) الف دينار عراقي / كلية الادارة والاقتصاد (نسبة ١١%)

[1] نسبة (١٠%) من هذه الايرادات (الدراسات المسائية فقط)

(٣٦٩٠) الف دينار عراقي / كلية التربية (نسبة ١٣%)
(٧٤٥٥) الف دينار عراقي / كلية الهندسة (نسبة ٢٧%)
(٣٩١٦) الف دينار عراقي / كلية الاداب (نسبة ١٤%)
(٨٣٠٠) الف دينار عراقي / كلية العلوم (نسبة ٣٠%)
(١٢٠٠) الف دينار عراقي / كلية القانون (نسبة ٤%)

وكما موضح في الشكلين البيانيين رقم (٣) ورقم (٤) :

شكل بياني رقم (٣)

تطور الايرادات السنوية لصندوق التعليم العالي – الجامعة المستنصرية (للاعوام ١٩٩٤-١٩٩٦-٢٠٠١) (الدراسات المسائية) (نسبة مئوية).

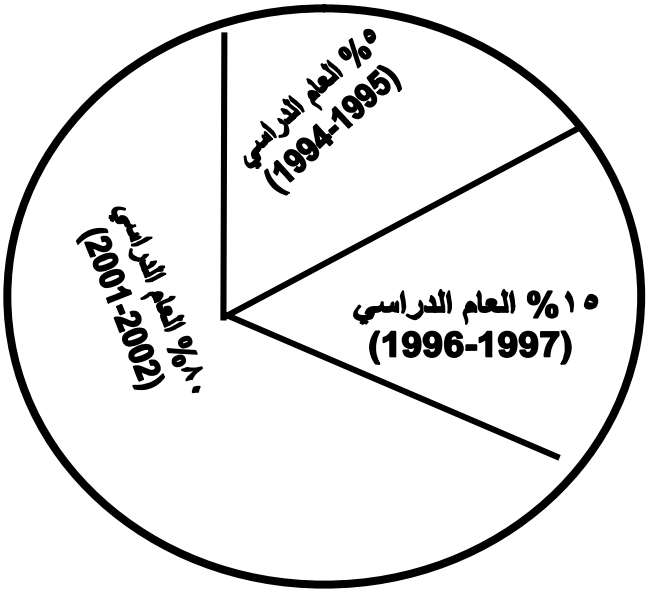

- قام الباحث باحتساب النسب المئوية

شكل بياني رقم (٤)

تطور ايرادات صندوق التعليم العالي – الجامعة المستنصرية الدراسات المسائية للاعوام (١٩٩٤-١٩٩٦-٢٠٠١) (حسب الكليات) (نسبة مئوية).

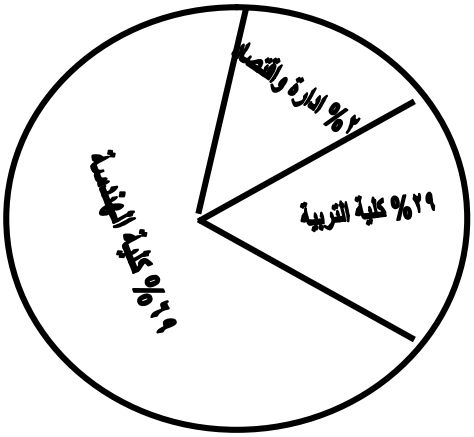

١٩٩٤

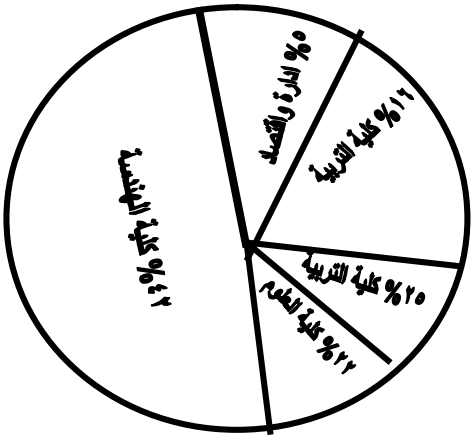

١٩٩٦

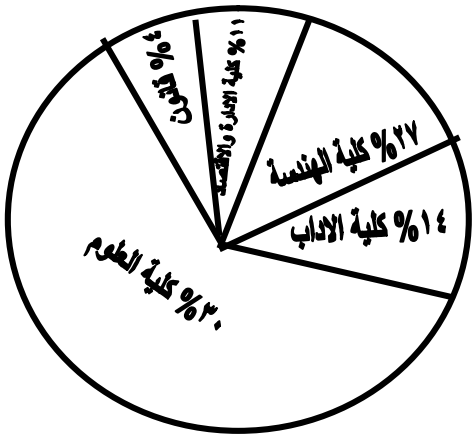

٢٠٠٢

- قام الباحث باحتساب النسب المئوية

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال دراسة موضوع التمويل الذاتي للتعليم العالي في العراق والوطن العربي تم التوصل الى الاستنتاجات :-

١. لا تزال الاقطار العربية، ومنها العراق نسبية من ناحية انفاقها على التعليم العالي، اذا ما قورنت بنسب الانفاق ذاتها في الاقطار المتقدمة والصناعية، وتتفاوت نسب الانفاق على التعليم العالي فيما بين الاقطار العربية نفسها ايضاً وبدرجات ونسبة انفاق متباينة.
٢. هناك تفاوت ايضاً بين الاقطار العربية من ناحية اعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي (خاصة) والتعليم (عامة) وبين اعداد الهيئات التدريسية واحجام المختبرات.. ومنها (العراق) حيث تتباين جامعاته في اعداد الهيئات التدريسية والطلبة في حقل التعليم العالي.. وهنا يمكننا القول ان اقطار الوطن العربي ومنها العراق تتباين من حيث واقع التعليم العالي وطبيعته.
٣. تعاني معظم الدول العربية، وبدرجات نسبية ومتباينة من نقص التمويل الحكومي لمؤسسات ومعاهد التعليم العالي، ومن انخفاض في ميزانية التعليم العالي، وان هذه المشكلة تشمل الدول النفطية وغير النفطية.
٤. للحد من التأثير السلبي لمشكلة نقص التمويل الحكومي، فقد اتخذت دول العالم والدول العربية ومنها العراق العديد من التدابير والاجراءات والتي اتخذت صوراً متعددة منها:
تقليص استيعاب الجامعات للطلبة، التعليم الخاص، ضرائب ورسوم التعليم ، الجامعة المنتجة، الجامعة المفتوحة، عقود التعليم العالي، الاستشارات المالية، تسويق الخدمات العلمية، اعمال تجارية ذات طبيعة اقتصادية.
٥. وهناك الجامعة المنتجة والتي اخذت هي الاخرى صوراً عدة منها: اصلاح الاجهزة والمعدات، وتصنيع البدائل (أي بدائل الاجهزة والمعدات المختبرية)، اذ استطاعت جامعات ومعاهد القطر من تصنيع (٤١٦) جهاز مختبري، (٥٦١٠) معدة ، (٢٥٤) كغم من المواد الكيمياوية، (٥٥٠) كغم من المواد الطبية و(٥) مليون جرعة من اللقاحات البيطرية...الخ)، وكذلك تصنيع المواد الاحتياطية للاجهزة والمعدات الجامعية والانتاج (سلع وخدمات) وتقديم الخدمات الطباعية لبحوث ورسائل الدراسات العليا والاستشارية العلمية..الخ.
٦. تعتبر الجامعة المستنصرية من الجامعات العراقية التي طبقت تجربة التمويل الذاتي، اذ تتعدد مصادر ايرادات صندوق التعليم العالي للجامعة، كنظام الدراسات المسائية والاستشارات العلمية والتعاقد مع حقل العمل..الخ، وحققت ايرادات مالية بتطبيقها لهذه التجربة، اذ ارتفع الرقم القياسي لاعداد طلبة الدراسات المسائية في الجامعة المستنصرية ككل ولمختلف الاختصاصات ابتداءاً من تاريخ البدء بتطبيق التجربة، من ١٠٠% في العام الدراسي(١٩٩٤-١٩٩٥) الى ٣٠٠% في العام الدراسي (١٩٩٦-١٩٩٧) ثم الى و٨٠٩% في العام الدراسي (١٩٩٨-١٩٩٩) والى ٧٤٧% في العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢)، ناظره مجموع من الايرادات الكلية للدراسات المسائية في الجامعة ككل بلغ (١٧٢٢٠) الف دينار في العام الدراسي (١٩٩٤-١٩٩٥)، و(٥١٤٢٥) الف دينار في العام الدراسي (١٩٩٦-١٩٩٧)، و (٢٧٦٣٧٠) الف دينار في العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢) .

٧. سجلت كلية الهندسة – الجامعة المستنصرية اعلى نسبة من ايرادات الجامعة (الدراسات المسائية) في العام الدراسي (١٩٩٤-١٩٩٥) بلغت ٦٩% تليها كلية التربية بـ ٢٩% تم كلية الادارة والاقتصاد بـ(٢%) .
٨. وحظيت كلية الهندسة – الجامعة المستنصرية ايضاً باعلى نسبة في ايرادات الجامعة (الدراسات المسائية) في العام الدراسي (١٩٩٦-١٩٩٧) بلغت (٤٢%) ما تليها كلية التربية بـ (٢٥%) ثم كلية العلوم بـ (٢٢%) ، ثم كلية الاداب بـ (١٦%)، واخيراً الادارة والاقتصادي بـ (٥%).
٩. وفي العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢) استحوذت كلية العلوم على اعلى نسبة من ايرادات الجامعة المسائية بلغت (٣٠%)، تلتها كلية الهندسة بـ(٢٧%)، ثم كلية الاداب بـ (١٤%)، ثم كلية التربية بـ(١٣%) ، ثم كلية الادارة والاقتصاد بـ(١١%)، ثم كلية القانون بـ (٤%).

المراجع العلمية

١. الاحصاء السنوي لليونسكو للاعوام ١٩٨٣-١٩٩١-١٩٩٦، وموقع اليونسكو على الانترنيت http:WWW,Unescostat.unesco.org/indi
٢. الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة
٣. برنامج الامم المتحدة الانمائي، التنمية البشرية لعام ١٩٩٨.
٤. ESCAWA, Statistical Report (1992-2002)
٥. World Education Report 1995, UNESCO publishinh OXFORD (1995)
٦. كمال ، مروان ، ندوة التعليم العالي في الاردن بين الواقع والطموح ، الاردن.
٧. العاني، جواد، المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم في الوطن العربي(١٩٩٠) (الاردن).
٨. نظم التعليم في الدول العربية، مؤشرات تنمية العلوم والتكنلوجيا، اليونسكوا، مكتب القاهرة (١٩٩٨)." ورقة دور القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي".
٩. مؤتمر وزراء التعليم العالي العرب (١٨-٢١) سبتمبر (٢٠٠٠) ، بيروت، كما في المصدر السابق(رقم٦)
١٠. UNESCO, Statistical Year book 1993
١١. تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٣): منظمة اليونسكو (١٩٩٣).
١٢. ابو طابة، عبدالله (دكتور)، تمويل التعليم العالي، مجلة قراءات حول التعليم العالي، ع٣، تموز (١٩٩١)، مكتب اليونسكو الاقليمي في الدول العربية UNEDBAS.
١٣. الكتاب الاحصائي السنوي لليونسكو لعام ١٩٨٩.
١٤. UNESCO World, Education Report,1998
١٥. مجلة المصور العدد ٣٧٥٠ – ١٩٩٦.
١٦. مجلة اخر ساعة العدد (٣٢٢٥) (١٩٩٦).
١٧. Ibrahiml, Ali and others, "Fiancing higher- education in Egypt (دون تاريخ)$p_{(1)}$
١٨. Mathews, R.L, " Patterns of educational Fiance" Australlian Economic paper Vol(12),(1972).
١٩. Maheshwari, A.N " Coping with changes Funding for higher education" New Journal of higher education, May 8 , 1995, India.

٢٠. وزارة الماليـــة- قســـم التنســـيق الاشـــتراكي، البحـــوث الاحصـــائية للاعـــوام ١٩٨٠،١٩٨٥،١٩٩٠،١٩٩٢.
٢١. استراتيجية التعاون بين الجامعات وحقل العمل، استراتيجية التعليم العالي في العراق للاعوام(١٩٩٣-٢٠٠٦)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (العراق)، ١٩٩٣.
٢٢. الجامعة المستنصرية، مديرية الدراسات والتخطيط .
٢٣. صندوق التعليم العالي- الجامعة المستنصرية.

الملحق الاحصائي الاقساط السنوية لكلية الدراسات المسائية (مختلف الاختصاصات) في الجامعة المستنصرية للاعوام ١٩٩٤و١٩٩٦و٢٠٠١

العام الدراسي (١٩٩٤-١٩٩٥)

ألف دينار عراقي

كلية التربية		كلية الادارة والاقتصاد		كلية الهندسة	
القسم العلمي	المبلغ	القسم العلمي	المبلغ	القسم العلمي	المبلغ
تاريخ	٢٥	ادارة اعمال	٢٠	هندسة مدنية	٥٠
				هندسة ميكانيكية	٥٠
حاسبات	٤٠			هندسة كهربائية	٥٠

العام الدراسي (١٩٩٦-١٩٩٧)

كلية الاداب		كلية التربية		كلية العلوم		كلية الادارة والاقتصاد		كلية الهندسة	
القسم العملي	المبلغ	القسم العملي	المبلغ	القسم العملي	المبلغ	القسم العملي	المبلغ	القسم العملي	المبلغ
انكليزي	٢٠	تاريخ	٤٥	علوم الحياة	٥٠	ادارة اعمال	٢٥	مدنية	٥٠
فرنسي	٢٠	حاسبات	٦٠	فيزياء	٤٠	سياحة	٣٠	ميكانيكية	٥٠
ترجمة	٢٠			كيمياء	٥٠			كهربائية	٥٠

العام الدراسي (٢٠٠١-٢٠٠٢)

كلية الاداب		كلية التربية		كلية العلوم		كلية الادارة والاقتصاد		كلية الهندسة	
القسم العملي	المبلغ	القسم العلمي	المبلغ	القسم العلمي	المبلغ	القسم العملي	المبلغ	القسم العملي	المبلغ
انكليزي	٥٠	عربي	٦٠	كيمياء	١٢٥	ادارة اعمال	٦٠	مدنية	١٥٠
		حاسبات	١٠٠			اقتصاد	٦٠		
عربي	٤٠	تاريخ	٦٠	فيزياء	١٠٠	سياحة	٦٠	ميكانيكية	١٥٠
فلسفة	٤٠	رياضيات	٨٠	رياضيات	١٠٠	محاسبة	٦٠	كهربائية	١٥٠

تاريخ للملحق الاحصائي رقم (١)

كلية الآداب		كلية العلوم		كلية الهندسة	
القسم العملي	المبلغ	القسم العملي	المبلغ	القسم العملي	المبلغ
فرنسي	٥٠	حاسبات	١٥٠	حاسبات	١٥٠
ترجمة	٥٠			بيئية	١٥٠
مكتبات	٤٠	انواء جوية	١٠٠	طرق	١٥٠
علم نفس	٤٠	علوم حياة	١٢٥	مواد	١٥٠